تفتتح أولى جلسات الأسبوع الجاري وسط حذر شديد من التطورات السياسية

البورصة: مخاوف من استمرار النزيف.. اليوم

■ المتداولون يعيشون حالة من الترقب.. والحذر

■ الشركات الرخيصة تتقدم على القيادية والكبيرة

جلسة الخميس أتت بظلالها على السوق

ترقب

■ المحفظة الوطنية ساهمت في استقرار الأسعار

■ السيولة مازالت فوق مستويات معتدلة ومطمئنة

كتب المحرر الاقتصادي

لم تكن اشارات جلسة نهاية الاسبوع مريحة لسوق الكويت، حيث كانت سلبية في الغاية بتراجع المؤشر السعري 24 نقطة.

وتتجه الانظار الى جلسة اليوم التي – كما يتوقع – ان تشهد حالة من الترقب والحذر باعتبار ان ساحة الإرادة تشهد غدا حراكا سياسيا وهذا وكما هو الحال في المرات السابقة، ينعكس بصورة مباشرة على حركة التداولات وعمليات الشراء، بل ان البعض يفضل «البيع» خشية من حدوث تطورات على الساحة السياسية.

مخاوف

وباتت البورصة تحت تاثير اي حراك او ندوة ذات سقف مرتفع، وهذا ما حصل في جلسات نهاية الاسبوع التي كانت تعيش نوعا من الترقب والتردد، خشية من ان تهوي مؤشرات السوق خاصة في ظل عمليات البيع العنيفة.

ونوحظ من خلال تداولات الاسبوع الماضي ان الشركات الرخيصة والمجاميع الاستثمارية تقدمت على الشركات الكبيرة والقيادية من حيث النشاط والارتفاعات والمضاربات، رغم ان المحفظة الوطنية ركزت في عمليات الشراء على الشركات التشغيلية والخدماتية والبنوك.

السيولة

وشدد المراقبون على ان السيولة مازالت فوق مستويات مطمئنة ومعتدلة خاصة إذا ظهرت بوادر ايجابية فانها تقفز قفزات قياسية كما حصل في جلسة نهاية الاسبوع الماضي بتجاوزها حاجز الـ 45 مليون دينار، لكن في بقية الجلسات حافظت على مستوى الـ 30 مليونا.

انخفاضات

وظل سوق الكويت في حالة الاسبوع الماضي في حالة تذبذب ما بين الصعود الطفيف والانخفاض المعقول، ولكن في جلسة نهاية الاسبوع كانت مخيفة من حيث الهبوط.

وأكد المراقبون ان السوق اثبت قدرته على تجاوز اي مؤثرات خارجية سلبية من خلال عودته الى الاستقرار، وهذا ما ظهر في اكثر من جلسة، اذ كان الانخفاض محدودا، بينما ارتفعت السيولة بصورة كبيرة وهي تعكس الرغبة الشرائية.

وقال المراقبون: ان عمليات دخول شهدتها بعض المجاميع ما ادى الى ارتفاع الشركات التابعة لها فيما المؤشر ان يكسر حاجز الـ6 آلا نقطة صعودا الا انه مازال ينتظر محفزات جديدة.

وأكد المراقبون ان السوق ينتظر اصدار القرارات الاقتصادية الحاسمة التي تتعلق بالوضع الاقتصادي وبالبورصة، بعدما اعطى سمو الأمير توجيهاته بانعاش الوضع الاقتصادي، وهذا ما سيدفع السوق الى ارتفاعات باعتبارها من المحفزات القوية للصعود، اذ ان الاوضاع السياسية ستنعكس سلبا على حركة السوق.

وكان سوق الكويت شهد عمليات بيع، فيما اكد المراقبون ان سوق الكويت يميل الى الاستقرار بعد ان حقق قفزات سعرية كبيرة. وكان سوق الكويت تفاعل مع صدور حل مجلس الأمة 2009، اذ سار باتجاه التذبذب ما بين بيع وشراء وما بين تجميع اسهم على بعض المجاميع وضغوطات واضحة على اخرى.

وقال المراقبون ان تداولات الأسبوع الماضي جاءت ومتماسكة، فيما شهدت تحسنا ملحوظا، اذ كانت حققت ارتفاعات تصاعدية.

واكمل المراقبون: المضاربات عادت على المجاميع الاستثمارية الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية بقوة، خاصة ان أسعارها تعتبر مناسبة إذ ان عمليات جني الارباح تؤدي الى تراجعها بين الحين والآخر، فيما ظل سوق الكويت في الدائرة الحمراء.

وأوضح المراقبون ان عيون المتداولين على القرارات الاقتصادية وعلى ساحة الارادة، وهذا ما يظهر في جلسة اليوم من خلال التردد في الشراء.

«بيتك»: 1.10 في المئة عائد الوديعة الثلاثية بالدينار

اعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن توزيعات عوائد الودائع الاستثمارية المتنوعة التي يقدمها لعملائه بالعملات الأجنبية الرئيسية، والوديعة الثلاثية بالدينار الكويتي لفترة الربع الثالث من العام الحالي، حيث حققت للمستثمرين عوائد جيدة، مقارنة بعوائد العملات الأخرى رغم ظروف أسواق المال العالمية.

وقال مدير إدارة الخزانة عبد الوهاب عيسى الرشود في تصريح صحافي: إن الوديعة الثلاثية بالدينار الكويتي حققت عائدا خلال الربع الثالث من العام الحالي بلغ 1.10 في المئة، مشيرا إلى أن هذا العائد يعد منافسا مقارنة بما يقدمه السوق، وبعوائد العملات الأخرى، فضلا عن الاستقرار الذي يشهده الاقتصاد الكويتي، وما تتمتع به البنوك الوطنية من استقرار ودعم حكومي، جميعها عوامل جذب لصالح الاستثمار في العملة الوطنية، حيث تسود أجواء من التفاؤل بشأن الاقتصاد في ظل توجيهات سمو أمير البلاد وتحركات الحكومة والفريق الرباعي وقرارات بنك الكويت المركزي.

وأضاف الرشود: قدم «بيتك» في نهاية الربع الثالث عوائد تنافسية على ودائع العملات الأجنبية الرئيسية مقارنة بالسوق المحلي والأسواق الخارجية، حيث بلغ العائد على الدولار الأميركي للفترة المذكورة 0.56 في المئة، بينما بلغ العائد على الدولار لفترة الستة أشهر 0.58 في المئة، و0.61 في المئة لفترة التسعة أشهر، وعائد سنوي بلغ 0.65.

البنك حقق إنجازات مميزة بحصوله على 5 جوائز إقليمية وعالمية

بنك بوبيان يحقق 7.6 ملايين دينار في تسعة أشهر

■ الماجد: زيادة صافي إيرادات التمويل لتصل إلى 38 مليون دينار بنهاية الربع الثالث

عادل الماجد

أعلن بنك بوبيان «أسرع البنوك نموا في الكويت» نتائجه المالية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2012 والتي أظهرت تحقيقه لصافي ربح قدره 7.6 ملايين دينار مقارنة مع 6.9 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة نمو بلغت 11 في المئة.

وأكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عادل الماجد أن المؤشرات المالية الإيجابية للبنك للتسعة أشهر الأولى من العام الحالي إنما تعكس استمرارية النجاح الذي يحققه البنك على مختلف المستويات خاصة فيما يتعلق بحصته السوقية وقدرته على المنافسة سواء على مستوى البنوك الإسلامية بصفة خاصة والقطاع المصرفي المحلي بصفة عامة.

وأضاف «نتوقع وبناء على مؤشرات التسعة أشهر الأولى من العام الحالي أن يكون العام 2012 عاما آخرا مميزا في مسيرة البنك الجديدة التي بدأها تحديدا في النصف الثاني من عام 2009، واتخاذه إستراتيجية جديدة تعتمد على العودة وبقوة إلى أساسيات العمل المصرفي».

ويأتي تحقيق هذه الأرباح في ظل التطورات التي شهدها البنك والتي كان أبرزها دخول بنك الكويت الوطني إلى قائمة كبار المساهمين في عام 2009 ثم ارتفاع حصته إلى أن أصبحت حوالي 58 في المئة لينضم بالتالي بنك بوبيان إلى مجموعة الوطني وهو ما يمثل إضافة قوية لمسيرة بوبيان الناجحة.

وأشار الماجد إلى نجاح البنك في تحقيق الكثير من الأهداف الخاصة بإستراتيجيته التي وضعها للفترة من 2010 إلى 2014 والتي تعتمد على العودة بالبنك مرة أخرى إلى الربحية من خلال الاعتماد على الأنشطة المصرفية من الخدمات والمنتجات والحلول التمويلية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات.

وأضاف الماجد أن ما يؤكد ذلك هو ارتفاع حصة البنك السوقية من عمليات التمويل خلال الفترة من ديسمبر 2009 حتى أغسطس 2012 من 2.3 في المئة إلى 4.6 في المئة بينما ارتفعت حصة البنك السوقية من الودائع من 2.5 في المئة إلى 3.9 في المئة. من ناحية أخرى تطرق الماجد إلى خطط البنك للانتشار والتوسع في مختلف المناطق منوها إلى أن العام المقبل سوف يشهد افتتاح المزيد من الفروع وصولا لتحقيق أهداف إستراتيجية للبنك بالوصول إلى 30 فرعا على الأقل بحلول نهاية 2014.

واستعرض الماجد عددا من أهم المؤشرات الإيجابية في النتائج المالية للبنك ومن بينها زيادة صافي إيرادات التمويل لتصل إلى 38 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من عام 2012 مقارنة مع 28 مليون دينار عن نفس الفترة من عام 2011 وبنسبة نمو قدرها 33 في المئة، بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء حيث بلغت حوالي 1.3مليار دينار مقارنة مع حوالي 1.1 مليار دينار في نفس الفترة من العام السابق بنسبة نمو قدرها 17 في المئة.

كما ارتفع إجمالي أصول البنك في نهاية سبتمبر 2012 حيث بلغ حوالي 1.8 مليار دينار مقارنة مع 1.5 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2011 وبنسبة نمو قدرها 21 في المئة وارتفع إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ليصل إلى 253 مليون دينار مقارنة مع 244مليون دينار في نفس الفترة من العام السابق والذي ترتب عليه أن بلغ معدل كفاية رأس مال البنك 24 في المئة مقابل الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي وهو 12 في المئة.

«الأولى»: المضاربة في سوق الكويت على أشدها

قال التقرير الأسبوعي لشركة الأولى للوساطة المالية: ان تداولات سوق الكويت للأوراق المالية تميزت خلال تعاملات الاسبوع الماضي باستمرار نشاط السيولة، رغم تذبذب المؤشرات، في وقت ارتفعت فيه وتيرة المضاربة وتحديدا على الاسهم الرخيصة.

وأضاف التقرير، ان نشاط المحفظة الوطنية كان مستمرا، الا ان من الطبيعي أن يعقب نمط الحركة بالسوق بعد سلسلة متتالية من الاغلاقات المرتفعة عمليات جني ارباح، لا سيما ان هذه الفترة تأتي قبيل الاعلان عن النتائج الفصلية، وما يصاحب ذلك من تذبذب وحذر واضحين، مع توجهات الصناديق والمحافظ إلى بناء مراكزهم الجديدة بناء على الارقام المالية المرتقبة.

وكان البنك الوطني اول من اعلن نهاية تعاملات الاسبوع الماضي عن بياناته الفصلية الثالثة لهذا العام، حيث حقق البنك ارباحا صافية بلغت 228.9 مليون دينار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2012، مقارنة مع أرباح قدرها 225.6 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغت ارباحه عن الربع الثالث 108.1 ملايين دينار، مقارنة مع 78.9 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2011.

UMS
REAL ESTATE
يو إم إس العقارية

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31

يتشرف مجلس ادارة شركة يو ام اس العقارية ش.م.ك.م بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31 المزمع عقده في يوم الاحد الموافق 2012/10/21 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحا في مقر الشركة الكائن بالشرق شارع خالد بن الوليد – برج مدينة الاعمال الكويتية – الدور 25.

وذلك لمناقشة بنود جدول الاعمال التالي:

- سماع تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31 والمصادقة عليه.
- سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/3/31 والموافقة عليه.
- المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2012/3/31.
- مناقشة عدم توزيع ارباح للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2012/3/31.
- الموافقة على التعامل مع اطراف ذات الصلة.
- اخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2012/3/31.
- تعيين أو اعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2013/3/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه.

يرجى مراجعة مكتب بدر البزيع في خلال اوقات الدوام الرسمي – بنيد القار مدخل ابراج البشر والكاظمي، برج الدروازة، الدور الاول.

والله الموفق،،،

الادارة